دور الجمعيات في حماية البيئة

الدكتورة / عمراني نادية
أستاذة محاضرة بكلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة البليدة -2-

ملخص

يهدد تفاقم حدة التلوث بتدهور البيئة واختلال توازناتها، مما أصبح يفرض على الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني، ضرورة القيام بثورة بيئية عالمية عاجلة، وفي هذا الإطار تزايد دور الجمعيات والمنظمات غير الحكومية على المستوى الإقليمي والدولي، إذ أصبحت تساهم بدور أساسي في توسيع أفق النقاش البيئي للتحسيس بالأخطار التي تتهدد البيئة. فما المقصود بالجمعيات والمنظمات غير الحكومية؟ وما هي أهم الجمعيات والمنظمات غير الحكومية الدولية؟

Abstract

The increasing pollution threatens environmental degradation and imbalances, forcing governments and civil society organizations to undertake an urgent global environmental revolution. In this context, the role of NGO and NGO at the regional and international levels is becoming increasingly important. Threats to the environment. What are NGO? What are the most important associations and International non-governmental organizations ?

مقدمة

لقد أصبحت قضية البيئة وحمايتها والمحافظة عليها من مختلف أنواع التلوث واحدة من أهم القضايا الملحة في عالمنا المعاصر، وبعداً رئيسيا من أبعاد التحديات حول أثر المخاطر البيئية على الأجيال القادمة. لأن المخاطر البيئية يعني الأمن البشري والأمن البشري يعني (الأمن العسكري – الاقتصادي – الاجتماعي – البيئي – الغذائي – الصحي – الشخصي – وأمن المجتمع) وكل هذه الأبعاد يتوقف على الآخر فمثلاً تهديد الأمن العسكري أو السياسي يعني تهديد الأمن البيئي، فمعظم الحروب التي حدثت لحد الآن يمكن القول بأنها حروب بيئية هدفها الاستيلاء على الخامات والموارد الطبيعية أو على الطرق الإستراتيجية.

ومن جانب آخر فإن البيئة هي الإطار الذي يمارس الإنسان نشاطه ونتيجة لنمو وتنوع النشاط البشري أو الإنساني والتقدم التكنولوجي المتنامي، فقد تعرضت البيئة بمختلف عناصرها للتدهور الشديد والمستمر.

إزاء ذلك أصبحت القضايا البيئية من القضايا المحورية والتحديات الرئيسية للتنمية الاقتصادية والبشرية خلال هذا القرن. وبذلك فإن الحديث عن المخاطر الناجمة من التلوث سببه النشاطات البشرية والحديث عن معالجة التلوث يعني تخفيف معدلات التلوث إلى المستويات القياسية والمقبولة عالمياً. وبذلك ازداد الاهتمام في جميع أنحاء العالم بالتنبيه إلى المخاطر المحدقة بالأجيال القادمة.

من هنا ثمة إقرار اليوم من قبل جميع المعنيين تقريباً بالحاجة الماسة إلى تكاثف الجهود الدولية الإقليمية والوطنية أفرادا ومؤسسات من اجل حماية البيئة، إذ أدى ذلك إلى بروز هيئات تنادي بضرورة حماية البيئة ولا تهدف إلى تحقيق الربح هي المجتمعات المدنية . هذه الأخيرة التي شهدت اهتماما عالمياً ومحلياً بدورها في مختلف قضايا حقوق الإنسان ومنها قضايا حماية البيئة، ونشر الوعي البيئي، ونشر ثقافة العمل التطوعي، خاصة و أنها منظمات تطوعية تعمل مع آخرين، وكثيراً جداً تعمل لصالح آخرين، وتنصب أعمالها وأنشطتها على قضايا وأناس خارج نطاق موظفيها وعضويتها، وهي تغطي مجالاً واسعاً للغاية يبدأ من المنظمات المحلية الفضفاضة التكوين، مروراً إلى الاتحادات الوطنية، والشبكات الدولية. والقضايا التي تعالجها هذه المنظمات عديدة ومتنوعة، بدءاً من الرعاية الاجتماعية والصحية وشؤون البيئة والتنمية، ووصولاً إلى حقوق الإنسان؛ لذا تتسم هذه الجمعيات بالتطوعية، وعدم الربحية، وغير الحكومية، والتجرد.

ولعل سعي المنظمات غير الحكومية-المجتمع المدني- في حماية البيئة من التلوث ونشر الوعي البيئي من أهم الجهود التي تبذلها هذه المنظمات في هذا الشأن، فمنذ مؤتمر استوكهولم عام 1972م ، قامت المنظمات غير الحكومية بدور لا غنى عنه في تحديد المخاطر وتقييم الآثار البيئية، واتخاذ الإجراءات لمعالجتها، كما قامت برصد الاهتمام العام والسياسي بالقضايا البيئية والإنمائية، فعلى سبيل المثال، يقوم عدد من المنظمات غير الحكومية في مختلف أرجاء العالم (شيلي، كولومبيا، الهند، ماليزيا، تركيا، والولايات المتحدة)، بنشر تقارير وطنية عن الحالة البيئية، وأصدرت منظمات غير حكومية دولية عديدة ـ بما فيها المعهد العالمي للمراقبة، والمعهد العالمي للموارد، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة

والموارد الطبيعية ـ تقارير هامة عن البيئة العالمية، وبعض الجوانب المتعلقة بالبيئة والتنمية، مثل: تعليم الجماهير، والتربية البيئية، وتحويل المشكلة البيئية من علمية إلى مشكلة سياسية؛ لذا فقد حثت لجنة "برونتلاند " في تقريرها " مستقبلنا المشترك " الحكومات علي الاعتراف بحقوق المنظمات غير الحكومية، وتوسيع نطاق الحقوق المتعلقة بها، ومن أهمها: حقها في المعرفة وإمكانية الحصول على المعلومات بشأن البيئة والموارد الطبيعية، حقها أن تستشار، وأن تشترك في عملية صنع القرار بشأن الأنشطة التي من المحتمل أن تترك أثاراً كبيرة علي بيئتها، حقها في اللجوء إلى وسائل الإنصاف والقانون، والحصول على تعويضات عندما تتعرض بيئتها إلى تأثيرات خطيرة.

ولذا فقد ساهمت المنظمات غير الحكومية مساهمات عديدة، وقدمت اقتراحات متنوعة إلى المؤتمر الدولي للأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، الذي عقد تحت مسمى " قمة الأرض " عام 1992م، وفُتحت الأعمال التحضيرية المتعلقة بالمؤتمر أمام المنظمات غير الحكومية بدرجة غير مسبوقة، وقررت إعطاء أية منظمة غير حكومية لديها علاقة في مجال البيئة والتنمية الفرصة للتحدث أمام اللجنة التحضيرية للمؤتمر، وأن تقدم اقتراحات مكتوبة، وتشارك في مناقشات اللجان العامة.

ومن ثمة فان السؤال الذي يطرح نفسه في هذا الصدد: إلى أي مدى أمكن للمجتمعات المدنية المساهمة في حماية البيئة ونشر الوعي البيئي ؟

سنحاول الإجابة عن الإشكالية في مداخلتنا هذه التي قسمناها إلى مطلبين المطلب الأول يعالج تحديد المقصود بالمجتمع المدني أو بتعبير أخر المنظمات غير الحكومية والمطلب الثاني نتطرق فيه لدراسة تطبيقية لدور المجتمع المدني في مجال حماية البيئة كل على حدى على النحو الآتي.

المطلب الأول: تحديد المقصود بالمجتمع المدني

بداية تجدر الإشارة إلى أن المجتمع المدني أعطيت له عدة مسميات ومن أشهر المسميات السائدة عالميا :المنظمات غير الحكومية، الجمعيات الطوعية أو الجمعيات الأهلية والمنظمات الخاصة والهيئات،و المنظمات التي لاتهدف إلى الربح، وعلى هذا الأساس سوف نعتمد على مصطلح المنظمات غير الحكومية.

لقد ازداد عدد المنظمات غير الحكومية في مجال البيئة بشكل كبير في الوقت الحاضر، حيث أصبحت تراقب الحكومات في تعاملها مع البيئة بممارسة كافة وسائل

الضغط، وهذا ما ترتب عنه وجود رأي عام عالمي تقيم له الدول وزنا فيما يصدر عنها من تصرفات وممارسات تمس بحماية البيئة، وقد استحوذ موضوع البيئة والتنمية المستديمة على اهتمام كبير من قبل المنظمات غير الحكومية، ولبيان ذلك سنعالج في هذا المطلب تعريف المنظمات غير الحكومية وكذا أساسها القانوني أي معرفة شرعيتها.

الفرع الأول: تعريف المنظمات الدولية غير الحكومية

تعددت التعاريف المطروحة للمنظمات الدولية غير الحكومية من تعار يف فقهية وأخرى قانونية، ومن بين التعاريف الفقهية، نذكر التعريف الذي قدمه الدكتور عمر سعد الله بأنها:« كيانات قانونية جديدة مستقلة عن الحكومات، تنشأ بموجب اتفاقات بين الأشخاص الطبيعيين أوالمعنويين الخاصين، تمارس نشاطات ذات طابع دولي هام لتوفير الاحتياجات التي لا تفي بها السوق أو القطاع العام أوالدولة، أوالمجتمع الدولي» (عمر سعد الله ، **2009**، ص **18**).

ومن بين التعاريف القانونية للمنظمات الدولية غيرالحكومية، التعريف الذي طرحته الأمم المتحدة، فهي تعرف المنظمات الدولية غيرالحكومية بأنها «مجموعات طوعية لا تستهدف الربح، ينظمها مواطنون على أساس محلي أو قطري أو دولي ويتمحور عملها حول مهام معينة ويقودها أشخاص ذوو اهتمامات مشتركة، وهي تؤدي طائفة متنوعة من الخدمات والوظائف الإنسانية وتطلع الحكومات على مشاغل المواطنين، وترصد السياسات وتشجع المشاركة السياسية على المستوى المجتمعي، وهي توفر التحليلات والخبرات وتعمل بمثابة آليات للإنذار المبكر، فضلا عن مساعدتها في رصد وتنفيذ الاتفاقات الدولية »(أنظر الموقعwww.un.org)

ويعرفها البنك الدولي بأنها:«منظمات خاصة تقوم بأنشطة لدفع المعاناة، والدفاع عن مصالح الفقراء وحماية البيئة وتحقيق تنمية المجتمع».(عمر سعد الله، **2009**، ص**17**).

ويعرفها المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة بموجب القرار 288على أنها:« كل منظمة دولية لم يتم إنشاؤها بموجب اتفاق بين الحكومات»، ودعمه القرار129 لنفس الهيئة بالتعريف التالي:« تعد المنظمات غير حكومية، المنظمات التي تقبل أعضاء تعينهم السلطات الحكومية بشرط ألا يعرقل الأعضاء المنتمين لهذه الفئة حرية التعبير لهذه المنظمات».(موسوعة حقوق الإنسان، ص**03**)

ونستخلص من التعاريف المقدمة خصائص المنظمات الدولية غير الحكومية والتي تميزها عن المنظمات الدولية الحكومية، هذه الخصائص تتمثل في أنها:لا تنشأ باتفاق بين

الحكومات، ولا تعمل تحت سيطرتها، ولا تسير وفق برامجها، ولا ينحصر عملها في خدمة شعب أو فئات معينة، بل في خدمة الإنسانية جمعاء، ولا تنشأ في ظل القانون الدولي، بل في ظل قانون خاص وطني، كما أن هدفها ليس ماديا فهي لا تسعى إلى تحقيق الربح، وأنها تنشأ بصفة تطوعية . أما عن الأسس القانونية لهذه المنظمات غير الحكومية، فإنها تتجلى في العديد من الوثائق الدولية، الإقليمية والعالمية كأحكام ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والصكوك الأخرى المكونة للقانون الدولي لحقوق الإنسان. وسنتطرق للأسس القانونية للمنظمات غير الحكومية بشيء من التفصيل في الفرع التالي.

الفرع الثاني: الأسس القانونية للمنظمات غير الحكومية

إن الوعي البيئي له أهمية بالغة في حماية البيئة فالقوانين و لتشريعات لا تكفي وحدها لغرض إحترام البيئة لذلك يعد الحق في المشاركة Le droit de participation، والإنتماء الحر للجمعيات صورة من صور تدعيم الديمقراطية ولقد أكدت على الحق في تشكيل جمعيات عدة وثائق دولية من أهمها ما تضمنه نص المادة 20 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 انه لكل شخص الحق في حرية الاشتراك في الاجتماعات والجمعيات السلمية"وما تضمنه ميثاق الأمم المتحدة عام 1945 في المادة 71 التي تنص على أن:«للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يجري الترتيبات المناسبة للتشاور مع الهيئات غير الحكومية التي تعنى بالمسائل الداخلة في اختصاصه»، وكذا المادة 20 الفقرة الأولى من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تضمن حق كل شخص في تكوين جمعيات سلمية، وأيضا المادة 19 إذ تنص:« لكل شخص حق التمتع بحرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حريته في اعتناق الآراء» . (موسوعة حقوق الإنسان ، ص**04**)

كما أرست الوثائق الإقليمية نصوصا مماثلة حول شرعية المنظمات الدولية غير الحكومية، منها المادة 11من الميثاق الأوروبي لحقوق الإنسان التي منحت حرية التجمع بقولها:« لكل إنسان الحق في حرية الاجتماعات السلمية، وحرية تكوين الجمعيات مع آخرين، بما في ذلك حق الاشتراك في الاتحادات التجارية لحماية مصالحه»، والمادة 10من الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب التي تنص:« يحق لكل إنسان أن يكون وبحرية جمعيات مع آخرين شريطة أن يلتزم بالأحكام التي حددها القانون.

- لا يجوز إرغام أي شخص على الانضمام إلى أي جمعية على ألا يتعارض ذلك مع الالتزام بمبدأ التضامن المنصوص عليه في هذا الميثاق».

وكذا المادة 16من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان، حيث تنص:«لكل شخص حق التجمع وتكوين جمعيات مع آخرين بحرية لغايات إيديولوجية أو دينية أو سياسية أو اقتصادية أو عمالية أو اجتماعية أو ثقافية أو رياضية أو سواها".(موسوعة حقوق الإنسان، ص5)

كما تجلى الاعتراف أيضا بشرعية المنظمات الدولية غير الحكومية – إلى جانب الصكوك والوثائق الدولية – في التشريعات الداخلية للدول، نذكر منها دستور الجزائر لعام 1989تكريس دور الجمعيات داخل المجتمع وقبل ذلك صدر قانون البيئة لسنة 1983 ، و الذي أجاز إنشاء الجمعيات للمساهمة في حماية البيئة وكذا دستور 1996في المادة 41 التي تنص:«حريات التعبير، وإنشاء الجمعيات، والاجتماع، مضمونة للمواطن»، وتضمنت المواد 33،42،56 نصوصا مماثلة.(التعديل الدستوري**2016**)

وكذلك دستور المملكة المغربية لعام 1996في المادة 09 « يضمن الدستور لجميع المواطنين – حرية التجول وحرية الاستقرار بجميع أرجاء المملكة. – حرية الرأي وحرية التعبير بجميع أشكاله وحرية الاجتماع.- حرية تأسيس الجمعيات وحرية الانخراط في أية منظمة نقابية وسياسية حسب اختيارهم.ولا يمكن أن يوضع حد لممارسة هذه الحريات إلا بمقتضى القانون».

فهذه القواعد هي الأساس القانوني لنشاط المنظمات غير الحكومية في الحفاظ على حقها كونها جمعية، و بعدها الدولي المعني لحماية حقوق الإنسان.

المطلب الثاني: دراسة تطبيقية لدور المجتمع المدني في مجال حماية البيئة

تلعب المجتمعات المدنية دورا هاما في حماية البيئة من التلوث والنهوض بالتنمية المستديمة، فقد شاركت في تحضير وتطوير أهم المؤتمرات لا سيما أثناء تحضير وانعقاد مؤتمر ستوكهولم عام 1972ومؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية عام 1992اضافة إلى مشاركتها في المؤتمرات الموازية غير الرسمية المنعقدة على هامش مؤتمر ريو الذي أعطى شرعية للمنظمات الايكولوجية غير الحكومية المتواجدة من قبل ودعا إلى إنشاء منظمات غير حكومية جديدة.

ومن أهم المنظمات غير الحكومية بالعالم نذكر منظمة السلام الأخضر لحماية البيئة والسلم (وهي منظمة تطوعية غير حكومية ممثلة في حوالي 40 دولة بأوربا، وأمريكا الجنوبية والشمالية، تهتم بالقضايا البيئية على سطح الأرض حيث تهدف إلى حماية البحار والغابات،

والمحافظة على الموارد والثروات الطبيعية والحد من الأسلحة النووية) المنطقة العالمية لحماية الحيوانات البرية (تتوفر على فروع في 26 دولة، ويصل عدد منخرطيها عبر العالم إلى حوالي 4،7 مليون منخرط، تهتم بحماية جميع أنواع الحيوانات البرية وخاصة المهددة بالانقراض، والمساهمة في إنشاء محميات طبيعية للحيوانات البرية، وحماية الغابة كوسط طبيعي للحيوانات البرية من التدهور). وسنقسم هذا المطلب إلى ثلاثة فروع :الفرع الأول نتناول فيه المنظمات غير الحكومية في العراق، والفرع الثاني نتناول فيه المنظمات غير الحكومية في مصر، والفرع الثالث نتناول فيه المنظمات غير الحكومية في الأردن

الفرع الأول: دور المنظمات غير الحكومية في العراق

إن الحفاظ على البيئة من التلوث وإبراز جمالها يجب ألا يقتصر على الدولة ومؤسساتها،وإنما يجب أن يمتد ليشمل مشاركة جماهيرية حقيقية وواسعة وهو ما يطلق عليه (بمنظمات المجتمع المدني) ما دام الهدف المنشود من حماية البيئة هو خدمة الإنسان، باعتباره المستفيد الأول من البيئة،والتي تنعكس على حياته كثير من مؤثراتها،وتحقق له جوانب ايجابية عندما تكون تلك البيئة نظيفة وسليمة من التلوث (علي حسين حنتوش، **2010**، ص**109**)

إن الحفاظ على البيئة، والتصدي للأضرار التي أصابتها أو تصيبها يتطلب تضافر الجهود،وتعاونها على المستوى الوطني (الشعبي والرسمي)وتشجيع مؤسسات المجتمع المدني المعنية بحماية البيئة، والتنبيه إلى أن حماية البيئة هي حق من حقوق الإنسان،ويترتب عليه تجاه حمايتها واجبات ومسؤوليات(محمود جاسم نجم الراشدي، **2014**، ص**143**).

وتأتي مشاركة المجتمع المدني من خلال زيادة درجة الوعي البيئي، لدى الطلبة والمثقفين، وتطوير معرفتهم المتعلقة بمكونات البيئة، والواقع البيئي وبالمشاكل المتعلقة بها، وزيادة التزام الفرد بالمحافظة على الموارد الطبيعية وتنمية الحس البيئي عند المواطن.(علي حسين حنتوش، **2010**، ص**111**)

ولقد لاحظنا اهتمام الشباب بالواقع البيئي العراقي المتردي في الوقت الحالي والذي يحتاج إلى تكاليف جميع الجهات الحكومية وغير الحكومية ،وزيادة وعي الأفراد بخطورة الوضع في العراق ،فقد انشأ من خلال موقع التواصل الاجتماعي –جمعية شباب أم الربيعين في مدينة الموصل، وضعت على عاتقها تنظيف مدينة الموصل من النفايات المتراكمة والخطرة ،والتي تعاني منها المدينة، والانطلاق نحو مدن العراق لحث الشباب على المشاركة، وتأسيس الجمعيات لحفاظ على البيئة العراقية من التلوث.

ولم نلاحظ سوى هذه الجمعية لذلك ندعو المشرع العراقي إلى تشريع قانون يسمح بتأسيس الجمعيات والمنظمات الأهلية، ووضع إطار تشريعي لها، لما لهذه الجمعيات من أهمية وقبولها لدى المجتمع ،وكذلك من خلال منحها الشخصية الاعتبارية وعطائها الحق في رفع الدعاوي أمام المحاكم المختصة وخاصة في مجال حماية البيئة من التلوث. ونرى أن إمكانية إنشاء المنظمات والجمعيات غير الحكومية في العراق كبيرة جدا بالنظر لما يتمتع به العراق من إمكانات مادية وبشرية، وإعطائها دورا كبيرا للقيام بمهمة الحفاظ على البيئة من التلوث .

الفرع الثاني: دور المنظمات غير الحكومية في مصر

يوجد في جمهورية مصر العربية العديد من المنظمات غير الحكومية التي تهتم بالمحافظة على البيئة من التلوث ،ولا بد من الإشارة أولا إلى مركز البيئة والتنمية للإقليم العربي وأوربا (سيداري)،وهو منظمة دولية ،مقرها جمهورية مصر العربية ،لا تستهدف الربح ،وتمول من قبل الحكومة المصرية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ،وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ،وتسعى إلى دعم الإدارة البيئية والتنمية المستدامة ،عن طريق بناء معلومات بيئية ،وتنمية الموارد البشرية من خلال الدعوة إلى برامج تدريبية ومجموعات عمل ومناقشة اقتصاديات البيئة والمحاسبة البيئية. من خلال ما تقدم نتناول دور بعض المنظمات غير الحكومية بخصوص البيئة في مصر على النحو التالي:

أولا: المكتب العربي للشباب والبيئة :

وهي جمعية مشهرة طبقا للقانون المصري ،وقد قام المكتب العربي على الصعيد الوطني بتنفيذ خط بيئي ساخن لتلقي شكاوي المواطنين ،وهو يعمل بنجاح منذ عام 1988 بتمويل من مؤسسة فريد ريش ايبرت، والسفارة الهولندية ،وبمشاركة من وزارة الأشغال العامة والموارد المائية ممثلة في مصلحة الري ،وهيئة نظافة وتجميل القاهرة، وشرطة البيئة و المسطحات المائية، ووزارة الصحة ممثلة في مديريات صحة البيئة بمحافظات القاهرة الكبرى، ومدير مركز الرصد البيئي، وإذاعة القاهرة الكبرى، وجهاز شؤون البيئة (بصفة مراقب) (محمود حسام محمود،**2001**، ص**42**)

ثانيا :الشبكة العربية للبيئة و التنمية :

وهي منظمة غير حكومية تسعى إلى تنمية وتطوير وتنسيق مجالات عمل أعضائها، وتوثيق الروابط بينهم ، والإسهام في تحقيق التكامل البيئي و التنموي ،وتضم حاليا (94)منظمة غير حكومية من البلدان العربية المختلفة بالإضافة إلى (48) منظمة غير حكومية

مصرية . ويعد المكتب العربي للشباب والبيئة ومقره القاهرة في جمهورية مصر العربية مقرا للأمانة العامة للشبكة .

ثالثا :الاتحاد النوعي للجمعيات العاملة في ميدان حماية البيئة :

وهو اتحاد نشأ بإضافة ميدان حماية البيئة إلى ميادين عمل الجمعيات، ويتكون من الجمعيات والمؤسسات الخاصة المشهرة والعاملة في ميدان حماية البيئة، ويهدف هذا الاتحاد والذي اتخذ له مقرا بمدينة القاهرة- إلى حماية البيئة والحفاظ عليها(محمود حسام محمود، 40،2001)

اختصاصات الاتحاد :

1-تخطيط برامج الحفاظ على البيئة التي تنفذها الجمعيات والمؤسسات الخاصة وذلك في إطار خطة العمل الاجتماعي العامة التي يضعها الاتحاد العام، وفي حدود سياسة الدولة.

2-إجراء البحوث والدراسات الخاصة بميدان عمل الاتحاد، ونشرها بين الجمعيات والمؤسسات الخاصة بالاتحاد.

3-وضع برامج الإعداد الفني والإداري لأعضاء الجمعيات وأعضاء مجالس إدارتها، للارتفاع بمستوى الأداء.

4-وضع البرامج النموذجية لتحقيق الخدمة(الحفاظ على البيئة)وموالاتها بالدراسة والمتابعة وتقييم نتائجها.

أهداف الاتحاد:

1-تحريك اكبر عدد ممكن من الجمعيات العاملة في ميدان حماية البيئة والحفاظ عليها، والعمل على إشهار جمعيات جديدة في المناطق التي يوجد بها جمعيات بيئية.

2-تكوين رأي عام ورفع الوعي البيئي تجاه القضايا القومية.

3-رفع قدرات الجمعيات البيئية.

4-تنفيذ مشروعات ميدانية بالمحافظات سواء فردية أو بمشاركة مجموعة من الجمعيات.

الفرع الثالث: دور المنظمات غير الحكومية في الأردن

يوجد في المملكة الأردنية الهاشمية عدد من المنظمات غير الحكومية، والتي تهدف إلى حماية البيئة من التلوث، إلى جانب المؤسسات الحكومية ومن هذه المنظمات غير الحكومية:

أولا:جمعية أصدقاء البيئة الأردنية :

وهي منظمة غير حكومية تسعى إلى تحقيق الأهداف التالية:

1-خلق جيل واع بيئيا، وتعزيز روح العمل الجماعي عن طريق إتباع أساليب تربوية تعمل على خلق روح الإبداع والنمو الفكري لديه.

2-تشجيع القطاع الخاص للمساهمة في رفع مستوى الوعي البيئي، وتفعيل دوره في دعم المشاريع المقدمة من الطلبة.

3- التعاون مع الجمعيات البيئية الأخرى، للتأثير على أصحاب القرار من اجل المحافظة على المصادر الطبيعية في المملكة.

4-حث الطلبة على الحوار الهادف البناء لدعم قضايا البيئة على المستوى المحلي والاقليمى و الدولي .

5-تطبيق عملي واقعي لبعض المشروعات ذات الجدوى البيئية والاقتصادية .

6-إنشاء ونشر الشبكة الأردنية للصناعات الصديقة للبيئة .

نشاطات الجمعية :

سعت الجمعية منذ تأسيسها إلى ترسيخ الوعي البيئي بين الطلبة عن طريق تطبيق مشروع المسابقة البيئية السنوية في المدارس الأردنية ، الهدف منها هو تفعيل دور الطلبة في خدمة بيئتهم، وتتمثل في الدراسات والأبحاث البيئية، والتي تعد بأسلوب علمي وعلى ارض الواقع ، ويقترح الطلبة فيها حلولا مستديمة للمشكلات البيئية، والتي تؤثر بشكل رئيسي في حياتهم وصحة مجتمعاتهم على ألا تخل بالتوازن الاجتماعي والسياسي والاقتصادي.

كما تقوم الجمعية بتنظيم مسابقة رسم سنوية يشترك فيها الأطفال دون سن الخامسة عشر بعنوان(البيئة من خلال عين الأطفال)تهدف هذه المسابقة إلى تفعيل دور الطفل معبرا عن البيئة التي يعيش فيها عن طريق الرسم، وتتم طباعة اللوحات الفائزة كتقويم سنوي أو طوابع بريدية أو بطاقات معايدة على ورق أعيد تصنيعه في الأردن.

وتشارك جمعية أصدقاء البيئة الأردنية الجمعيات الأخرى في الأردن لتحقيق أهداف مشتركة، تتمثل في الائتلاف غير الرسمي والذي اعلن عنه عام 1996، وتشكل من عدد من الجمعيات المعنية بالبيئة والآثار ، والتراث، والهدف من تشكيل هذا الائتلاف هو تشكيل قوة

ضغط على صانعي القرار ، وذلك لحماية البيئة والعمل على المحافظة على المصادر الطبيعية وديمومتها للأجيال القادمة.

ثانيا :الجمعية الأردنية للتنمية المستدامة :

وهي جمعية بيئية تطوعية ، تأسست عام 1997 برئاسة الأمير **فراس بن رعد**، ورسالتها ترويج وتطبيق مبادئ وسياسات ،وأساليب التنمية المستدامة في المجتمعات والبيئات المحلية،للحفاظ على الموروث الإنساني، والطبيعي لتلبية احتياجات الحاضر والمستقبل.

أهداف الجمعية :

1- التعاون مع كافة الجهات الوطنية والإقليمية و الدولية،لحماية المصادر الطبيعية والاقتصادية وإدارتها واستغلالها بشكل مستدام .

2- إيجاد آليات مع ترويجها وتطبيقها، لتساهم في تحقيق تنمية مستدامة ، تستند على التكامل والشمولية، لتحقيق الحاضر و المستقبل بشكل متوازن.

3- توعية شرائح المجتمع حول أهمية المصادر الطبيعية و التراثية والاقتصادية، وضرورة الحفاظ عليها ضمن برامج تنموية مستدامة.

4-إجراء الدراسات والأبحاث حول البيئة و التنمية،وإيجاد قاعدة معلومات تساعد كافة القطاعات في تحديد امثل السبل لتحقيق التنمية المستدامة.(محمود جاسم نجم الراشدي، **2014**، ص**148**)

خاتمة

وفي الأخير نخلص إلى القول أن مساهمة المجتمعات المدنية في حماية البيئة ونشر الوعي البيئي يحتاج إلى تنسيق الجهود بين المنظمات غير الحكومية المهتمة بالبيئة والتنمية والجهود الحكومية، وذلك من خلال عقد حلقات للتوعية البيئية من خلال انتقال هذه المنظمات غير الحكومية إلى المدارس والجامعات، وقيامهم بتنظيم دورات معرفية للطلاب تعرفهم فيها على مواطن الجمال في بيئتهم، وتبين لهم مفهوم البيئة بشكل مبسط يتيح لهم قدراً من الاهتمام بالبيئة والحفاظ عليها، هذا إلى جانب ضغط منظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية العاملة في مجال البيئة على الحكومات لإدخال المناهج البيئية والتربية البيئية ضمن خطة التعليم في العالم العربي، فضلاً عن إشراك المواطن في المشروعات البيئية؛ بهدف إكسابه الخبرة والوعي اللازمين لهذه المشكلة.

ومن منطلق أنه لا يحل المشكلة إلا أصحابها، ثم عقد المؤتمرات والندوات التي ترسخ الوعي البيئي لدى الجماهير، مع حشد وسائل الإعلام المختلفة من صحافة وإذاعة وتليفزيون وراء العمل الذي تقوم به الجمعيات الأهلية، وهذا يستلزم قدرة عالية على انتقاء النشرات الإعلامية التي تعدها الجمعيات الأهلية لتوزيعها على وسائل الإعلام المختلفة، وغيرها من الأدوار الهامة التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية في مجال حماية البيئة والدفاع عن الحقوق البيئية. ولتوضيح هذا المعنى لوحظ أن هناك العديد من المؤسسات والشركات العالمية والوطنية تتقدم بمشروعات كثيرة يكون لها في بعض الأحيان مردود بيئي سيئ، مثل شركة " أجريوم للكيماويات والأسمدة " في مدينة دمياط بمصر، الأمر الذي أدى إلى قيام المجتمع المدني والجمعيات الأهلية في مصر بتنظيم مظاهرات وعقد ندوات لنقل هذا المشروع من مدينة دمياط لآثاره السلبية على البيئة.

وفي أحيان أخرى تتسبب كثير من الشركات الصناعية في إحداث مشاكل بيئية لا حصر لها، مثل القضاء على المساحات الخضراء، والزحف العشوائي للمدن، والصيد الجائر، وتدمير المحميات الطبيعية، وغيرها من المشكلات العديدة الناجمة عن سلوكيات خاطئة؛ لذا تسعي هذه المنظمات للضغط على مثل هذه المشاريع، وحشد الرأي العام، والتنبيه لخطورة هذه الممارسات، والتأكيد على أن إهدار الموارد الطبيعية بصورة عامة لا يخدم سعي المجتمع لتحقيق التنمية المستدامة التي هي المقصد في المستقبل. وتستعين هذه المنظمات في هذا الشأن بوسائل الإعلام، وجماعات الضغط، والأحزاب السياسية، ودور العبادة، ومؤسسات التنشئة الاجتماعية في المجتمع؛ لتكوين رأي عام ضاغط في صالح المجتمع أولاً وأخيراً.

كما أن جانباً هاماً في دور المنظمات غير الحكومية هو المشاركة الإيجابية في إجراء البحوث البيئية التي تمكن في النهاية من صنع القرار الصحيح بيئياً، والذي يدفع بدوره عمليات التنمية إلى الأمام دون الإضرار بالموارد الطبيعية التي هي حق أصيل للمجتمع والأجيال القادمة، كما أن التضامن والتعاون ليس فقط بين المنظمات الأهلية بعضها مع بعض، وإنما مع المنظمات الحكومية والمؤسسات الدولية، حيث يتيح قدرة أكبر على تدفق المعلومات التي هي أفضل سلاح لمواجهة كافة المشكلات البيئية، كما أن هذا التلاؤم ينعكس بدوره على الجماهير العريضة، ويساهم في تكوين رأي عام لهذه المنظمات. وهذا يوضح أهمية إنشاء مزيد من هذه المنظمات لدفع الحركة الشعبية في اتجاه الحفاظ على البيئة، ونشر الوعي البيئي، والقضاء على العديد من المعوقات التي تُكبل حركة العمل التطوعي الشعبي في العالم العربي.

وأهم الاقتراحات التي يمكن تقديمها:

-السماح بإشهار منظمات مجتمع مدني تعنى بالبيئة وعدم تقييدها بالقوانين المثبطة للعمل التطوعي

- إشراك القطاع الخاص في تنمية وتعزيز المواطنة البيئية بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني البيئية .

- عمل مسابقات بيئية في جميع وسائل الإعلام المسموعة والمقروءة والمرئية .

- فتح المجال أمام المشاركة الشعبية الفعالة وذلك من خلال مقاومة التعديات على البيئة وعمل تظاهرات سلمية تحمل راية الحفاظ على البيئة

-عمل أسبوع بيئي مدرسي يشارك فيه الطلبة مع الجهات المهتمة بالبيئة -رسم أسس التعاون في العطاء والتواصل وتبادل الخبرات بين الشعوب والاستفادة من تجاربهم في تعزيز المواطنة البيئية.

-حثّ الأجهزة الرسمية ومنظمات المجتمع المدني على توفير بدائل وحلول بيئية نظيفة وسليمة لكل عمل من شأنه الإضرار بالبيئة، مع تأمين الحوافز اللازمة.

-تفعيل دور الإعلام الوطني والعربي في نشر الوعي البيئي لتأمين المعرفة بوسائل الوقاية والحماية والوسائل التي يمكن اللجوء إليها للإبلاغ ولملاحقة مرتكبي جرم التلوّث البيئي، مع التأكيد على وجود إعلام بيئي متخصّص

المراجع

1- عمر سعد الله ، " المنظمات الدولية غير الحكومية في القانون الدولي، بين النظرية والتطور"، دار هومه للطباعة والنشر، الجزائر 2009، دون طبعة.

2- محمود حسام محمود، الحماية القانونية للبيئة المصرية، دون دار نشر،2001.

3- محمود جاسم نجم الراشدي ضمانات تنفيذ اتفاقيات حماية البيئة، دار الفكر الجامعي ط2014.

4- علي حسين حنتوش، البيئة العراقية المشكلات والأفاق ، دار الاعرجي للنشر والطباعة2010.

5- موسوعة حقوق الإنسان على الموقع: http://www.hrea.org.

6- انظر موقع الانترنت: .http //www.un.org./Arabic/dpi/ngo/brochure.htm

7- التعديل الدستوري2016 جريدة رسمية رقم14مؤرخة في مارس2016

8- دستور المغرب لعام 1996.